بيان ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة

إنه لمن دواعي سروري ولشرف عظيم لي أن ألقي هذا البيان أمام الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق، بالنيابة عن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، وبالأصالة عن نفسي.

أود أن أعبر عن تقديرنا للصندوق لمساعدته لبلدنا وغيره من البلدان المناصرة للفقراء في النطرق لتحديات الفقر والتنمية الريفية من خلال برامج واستراتيجيات إنمائية مناصرة للفقراء.

لقد حققت تنزانيا بعض المعالم البارزة اليوم مما وضعناه في استراتيجيتنا الوطنية للنمو والحد من الفقر، واستراتيجية تنمية الزراعة، وبرنامج تنمية القطاع الزراعي بمساهمة من الصندوق. وسنستمر في تقدير مبادرة الصندوق من خلال حافظة تمويله. وأنا ممتن للصندوق لتبوئه مركز الصدارة في دعم الزراعة والفقراء الريفيين في تنزانيا. منذ عام 1978، موّل الصندوق 14 مشروعاً وبرنامجاً بحافظة قروض بقيمة حوالي 768.4 مليون دولار أمريكي. وقد مهّد تنفيذ هذه المشروعات الطريق لتحقيق أثر إيجابي على الحد من الفقر والأمن الغذائي.

مازالت تنزانيا تعتمد على الزراعة لتنميتها، حيث مازال حوالي 75 بالمائة من السكان الفقراء الذي يعيشون في المناطق الريفية يعتمدون على الزراعة لكسب سبل عيشهم. وتستمر تحديات الزراعة بالتزايد مع ترافقها بزيادة أسعار الأغذية، وتغيّر المناخ، والمظاهر التكنولوجية ذات الصلة. ومن المتصور أنه، ومع تغيّر المناخ، سيتأثر الإنتاج الزراعي ووصول البلدان الفقيرة مثل تنزانيا إلى الغذاء بصورة حادة بسبب التفاوتات المناخية، والفترات المتعاقبة من الأمطار الغزيرة وموجات الجفاف. وتحت هذه الظروف، سيكون من الصعب على البلدان الفقيرة مثل تنزانيا تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مما يستدعي وجود تمويل متعدد القطاعات وشمولي من خلال إشراك أصحاب المصلحة جميعهم، بما في ذلك شركاء النتمية.

بهدف التطرق للتحديات التي ذكرتها سابقاً، فإن من شأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مثل الأراضي ومستجمعات المياه والغابات وغيرها، أن تيسر من التخفيف من هذه الآثار السلبية لتغيّر المناخ. وتمثلك تنزانيا أجساماً مائية كبيرة بما في ذلك المحيط، والبحيرات، والأنهار، والجداول وهي مصممة على الترويج لفرص الريّ. إلا أن توفر الموارد الكافية للاستفادة من هذا المخطط الواسع لريّ ما مساحته 2.4 مليون هكتار من الأراضي ذات الإمكانية العالية يبقى تحدياً كبيراً.

نقوم تنزانيا حالياً بالإعداد للمرحلة الثانية من برنامج تنمية القطاع الزراعي، بالتركيز على المكونات الأربعة (الإدارة المستدامة لاستخدام المياه والأراضي، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وإضفاء الطابع التجاري الريفي، وإضافة القيمة وتعزيز ممكّنات القطاع الخاص)، وهو البرنامج الذي يتطرق للمحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، جنباً إلى جنب مع سلاسل القيمة. والصندوق من بين الشركاء الإنمائيين الملتزمين بالاستمرار في دعم قطاع الزراعة في تنزانيا من خلال المرحلة الثانية من برنامج تنمية القطاع الزراعي الذي يتوقع أن يبدأ تنفيذه في الفترة 2019/2018.

إنني آمل بإخلاص بأن لا يوقف الصندوق علاقته الوثيقة مع البلدان الفقيرة وذلك لضمان التطرق بصورة جيدة للاستجابات المستدامة، والتأقلم مع مواجهة مثل هذه التحديات. وكما كان الحال عليه على الدوام، فإن نهج الصندوق في الانخراط مع

أصحاب الحيازات الصغيرة في عملية تخفيف آثار تغيّر المناخ هو شعارنا. وندعو الصندوق للاستمرار في دعم مبادرات التخفيف من أثر تغيّر المناخ، لا في تتزانيا فقط وإنما أيضا في جميع دول العالم الفقيرة.

أود أن أنهي بياني هذا بتوقعاتي لأن يستمر الصندوق في مضافرة جهوده مع الوكالات الدولية ومتعددة الأطراف لتنمية ودعم قدرات البلدان الفقيرة مثل تنزانيا لتحقيق التنمية الموجهة بالنتائج للحد من الفقر الريفي، بهدف الإيفاء بأهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا – وإعلان مالابو، والمعالم الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة.